

## إدارة الانقسام الفلسطيني.. الخيار الأخير



باسل ناصر

يبدو أن الانقسام الفلسطيني قد أصبح حقيقة قد تدوم لسنوات طويلة، فما هذه الجولات المملة والمضحكة من الحوار الكاذب وما يرافقها من تصريحات من الطرفين الرئيسيين لهذا الانقسام إلا دليلا على استمرار هذا الانقسام الأسود.

لقد تنادت أصوات كثيرة ومخلصة من أجل إنهاء هذا الانقسام البغيض وحتى من داخل منظمتي فتح وحماس ولكن يبدو أن الوصول لاتفاق فلسطيني فلسطيني أصبح بعيد المنال، وعميق الأسف فإن هذا الاتفاق يبتعد ليس نتيجة الاختلاف على أهداف التحرر الفلسطيني المرحلية أو الاستراتيجية او طريقة تحقيق هذه الأهداف وإنما بسبب مكاسب و منافع حزبية وشخصية مرتبطة بأجندات إقليمية ربما ما عادت تخفى على أحد.

يستمر الإنقسام ويستمر الإحتلال، يتحاور وفدا فتح وحماس لعدة ساعات كل شهر تقريبا، والمستوطنات تنتشر والقدس تضيع والجدار يمتد ومعدلات الفقر والبطالة في ارتفاع شديد، ويقولون بانهم يتحاورون من أجل مصلحة الوطن والمواطن منذ أكثر من عام يوم أن التقوا في اليمن. ولو كان هذا الحوار لمصلحة الوطن والمواطن كما يدعون لاتفقوا من أجل هذين الهدفين الساميين منذ زمن، ولكنها المصالح الفئوية والحزبية والشخصية الضيقة والتي تحركها مصالح ومراكز قوى إقليمية. وما دامت الحال هكذا من حيث اتساع الفجوة بين الطرفين على معظم القضايا المتنازع المختلف عليها، ولأن الاحتلال الاسرائيلي يستغل هذا الإنقسام السياسي والجغرافي والوطني والإداري لما فيه مصلحة إسرائيل ومستوطناتها وتثبيت حقائق على الأرض، لماذا لا يفكر أصحاب السلطة والقرار في التنظيمات الفلسطينية في استراتيجية بديلة ربما تنقذ ما تبقى من وطن ومن كرامة وبشائر للمستقبل.

هذه الاستراتيجية والتي تمثل الخيار الوحيد المتبقي في ظل الصعوبة الشديدة التي تكتنف عملية المصالحة وإعادة اللحمة للشعب الواحد تتلخص بإعلان قيادات حركتي فتح وحماس عن اعتراف كل منهما بسلطة الآخر في الإقليم الذي يحكمه وتحمل كل سلطة من السلطتين المسؤولية الكاملة عن الإقليم الذي تحكمه و ليكن

هناك اتفاق مثلاً على بقاء هذا الوضع الناشئ والذي رغم شدوذه قد أصبح امراً واقعاً، لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات يتم خلالها التنسيق بين هذين الكيانين على القضايا الحياتية مع وجود هيئة حقوق انسان مشتركة تتابع انتهاكات حقوق الانسان وومصادرة الحريات والاعتقالات السياسية التي تمارسها أي من السلطتين وتنشر تقارير شهرية حول هذه القضايا، وفي الوقت نفسه يتم الوصول إلى اتفاق بين التنظيمات الرئيسية على وضع آلية لإدارة الصراع مع الاحتلال الاسرائيلي ووجود جهة فلسطينية واحدة تكون مسئولة عن التفاوض ومخاطبة الراي العام الدولي بناء على استراتيجية واتفاق فلسطيني سياسي داخلي.

وهنا يمكن الفصل إداريا بين مؤسسات الضفة وغزة الحكومية، والاتفاق سياسيا على القضايا الجوهرية والسياسية المركزية والتي دون شك تمثل أهمية عظمى مقارنة بوزارة هنا أو هناك لا تسمن أي منها ولا تغني من جوع. فالأمر يتعلق بتحرير الأرض والإنسان وليس بنسب حول المحاصصة في المؤسسات المدنية والأمنية.

وفي حالة عدم الوصول لاتفاق على القضايا السياسية والاستراتيجية المهمة نحو إنهاء الاحتلال يمكن أن تقوم الجامعة العربية بمفاوضة إسرائيل نحو إقامة الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967 وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً. وفي هذه الأثناء يمكن تدريجياً إعادة بناء الثقة بين أبناء التنظيمين بحيث يصبح الجميع مؤهلاً لمصالحة حقيقية وليست كلمات مكتوبة قد لا تساوي الخبر الذي كتبت به كما حصل فيما يتعلق باتفاق مكة المنكوث. فالثقة وبكل صراحة مفقودة تماماً بين الطرفين بالرغم من إخفاء هذه القناعة تحت عبارات مجاملة وعلاقات عامة مكشوفة، فحركة فتح لن تسمح بتكرار ما حصل لها في غزة أن يتكرر في الضفة الغربية وحركة حماس من جهة أخرى "تخشى" أن يكون اتفاق المصالحة "طعماً نحو التفرد بها في قطاع غزة وإعادتها لمربع الاضطهاد" الذي واجهته في تسعينيات القرن المنصرم. فربما حتى ذلك الوقت يكون عشاق السلطة والنفوذ قد أشبعوا غرائزهم وأدركوا بأن الشعب الفلسطيني شعب واحد بكل أطيافه السياسية واختلافاته الاجتماعية والثقافية. ربما!!